مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الرابع - ديسمبر 2015

OEB Univ. Publish. Co.

استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر

Investissement des revenus du pétrole pour le développement du secteur industriel en Algérie

د. السعيد بريكة، جامعة أم البواقي- الجزائر

أ. نور الهدى عمارة، جامعة أم البواقي- الجزائر

ملخص

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية، دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب وذلك من خلال الاستفادة من عوائده في تنفيذ الخطط التنموية والنهوض بقطاعات الاقتصاد الوطني، فوضعية هذا الأخير تتوقف على حركة التقلبات السعرية للنفط والمرتبطة بالعوامل الخارجية، وبالتالي فهو دائم الُعوضة للصدمات المختلفة.

و نظرا لمحدودية القدرة الاستيعابية فإن الأمر يتطلب القيام باستثمار أمثل للعوائد النفطية في قطاع بديل لقطاع المحروقات وليكن قطاع الصناعة. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإمكانات النفطية للجزائر وتوضيح مدى تراكم الفوائض النقدية الناتجة من تصدير المحروقات وكيف يمكن استثمارها لتطوير قطاع الصناعة.

الكلمات المفتاحية: النفط، الغاز ،العوائد النفطية، الفوائض النقدية، الصناعة، الجزائر.

Le résumé:

L'Algérie est comme les autres Etats arabes producteurs de pétrole, un état d'une économie rentière qui se base sur l'épuisement des ressources En tirant parti de ses revenus dans la mise en œuvre des plans de développement et la promotion des secteurs de l'économie nationale, ce dernier dépend de l'évolution du prix de pétrole associée à des facteurs externes. En raison de la capacité d'absorption limitée, la nécessite d'utiliser les recettes pétrolières par des investissements dans d'autre secteurs comme le secteur de l'industrie. Cette étude vise à déterminer le potentiel pétrolier de l'Algérie, de clarifier la mesure de l'accumulation des excédents de trésorerie de l'exportation des hydrocarbures et comment il peut être investi pour le développement du secteur industriel.

Mots clés : pétrole, gaz, revenus pétroliers, industrie, excédents monétaires, Algérie.

مقدمة:

يعتمد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدرالرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات، فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك، ثم أممت قطاع محروقاتها،وقامت بإعطاء هذه الشركة كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع المحروقات الوطني، والذي كان دائما يستحوذ على حصة الأسد في مختلف البرامج المالية المعدة.

مما لا شك فيه أن العوائد النفطية تشكل أهم مورد اقتصادي للجزائر، فصادراتها تتكون في معظمها من صادرات النفط الخام ومشتقاته. كما أن الإيرادات النفطية تشكل أهم مورد لموازنة الدولة. كما أن قطاع النفط يعتبر استراتيجيا وهو مملوك للدولة بالكامل مما يجعل قضية استخدام عوائده في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية قضية محورية. ويعتمد التقدم التنموي على مدى حسن استخدام هذا المورد الناضب والمملوك للأجيال الحالية والمستقبلية. وتعتبر الصناعة القطاع ذو الأولية لاستثمار تلك الفوائض النقدية والاعتماد عليه مستقبلا كقطاع بديل لقطاع المحروقات فلقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة استراتيجيات الصناعات المصنعة، لكن القطاع الصناعي عرف حينها ركودا نتيجة فشل تلك الاستراتيجيات وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. هذا ما استدعى ضرورة إعادة هيكلة القطاع بما يتناسب مع تلك التطورات، حتى يتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة. أبرزت الحكومة الجزائرية ضرورة توسيع القاعدة الصناعية بالجزائر وتطويرها وبالتالي توسيع إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر التنويع الصناعي تحديا تفرضه توجهات التنمية في حرصها على تنويع الصناعة بعيداً عن البترول ومشتقاته، وبالتالي ضرورة تبني الدولة مشروع الاستراتيجية الصناعية من خلال توجه الدولة نحو بناء قدرات صناعية حقيقية يمكن أن تلعب دورا فعالا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق تتجسد إشكالية البحث في توفر الجزائر على إمكانات نفطية نجمت عنها عوائد والناتجة أساسا من تصدير المحروقات، أدت هذه إيرادات إلى تراكم كبير للفوائض النقدية، فما هو حجم الإمكانات، العوائد النفطية وكذا الفوائض النقدية؟ وكيف يمكن لقطاع الصناعة من استغلالها استغلالا أمثل؟ وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بمعالجة الموضوع من خلال محورين:

أولاً . الإمكانات النفطية وتطور عائداتها في الجزائر

ثانياً . الاستفادة من العوائد النفطية في تطوير قطاع الصناعة الجزائري

أولاً .الإمكانات النفطية وتطور عائداتها في الجزائر: تنبع أهمية النفط من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وقد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر.

1- الإمكانات النفطية بالجزائر: لعب النفط والغاز الطبيعي في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية والحصول على العملة الصعبة.

أ- احتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزناً مهماً في السوق البترولية العالمية، فاحتلت الجزائر عام 2013 المرتبة الخامسة عشر عالميا والسابعة عربياً من حيث احتياطي النفط الخام، حيث قدرت تلك الاحتياطات بحوالي 12.2 مليار برميل، أي 0.9٪ من إجمالي الاحتياطات العالمية و1٪ من احتياطات منظمة الأوبك (OPEC. (2014).*Annual Statistical Bulletin*. Retrieved January 25, 2015 from www.opec.org)

وتشير تقديرات EIA أن احتياطيات النفط المؤكدة تبلغ 12.1 مليار برميل في عام 2014، أما BMI فتتوقع أن يبقى الاحتياطي المؤكد من النفط الخام كما هو سنة 2014 وحتى سنة 2015 أي (12.2 مليار برميل) (BMI.(2014, November). *Algeria Oil & Gas Report Q1 2015*. Retrieved April 05, 2015 from www.businessmonitor.com).

وبلغت عدد اكتشافات النفط في نهاية عام 2012 ثمانية اكتشافات.(أوابك.(2013).*النفط والتعاون العربي*. تم استرجاعها في 22 سبتمبر، 2014 من www.oapecorg.org)

أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي، فحسب تقرير OPEC لعام 2014، فقد قدرت خلال عام 2013 بـ4.5 تريليون م^{3}فاحتلت بذلك المرتبة العاشرة عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً.

تقدر EIA الاحتياطيات أعلى قليلا من 4.5 تريليون م^3 في السنوات المقبلة. وتتوقع BMI أن الاحتياطيات ترتفع ببطء على مدار عشر سنوات، لتصل إلى 4.63 تريليون م^3 بحلول عام 2023. (BMI. (2014, November). *Algeria Oil & Gas Report Q1 2015*. Retrieved April 05, 2015 from www.businessmonitor.com)

أما عدد الإكتشافات في الغاز الطبيعي حسب منظمة الأوابك فبلغت 23 اكتشافا سنة 2012.

إذا نظرنا إلى تطور احتياطات الجزائر من النفط والغاز خلال العشر السنوات التي مضت، فإن هناك استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة، فتميزت بثبات مستوى احتياطي النفط الخام عند حجم 12.2 مليار برميل، وثبات مستوى الغاز الطبيعي عند حجم 4.5 تريليون م^3 وهو يشير إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت.

إن أغلب احتياطات الجزائر من النفط الخام والغاز الطبيعي حسب BMI تقع في حوضين: عرق شرقية-حوض بركين وعرق غربية-حوض أحنت(Ahnet). إن معظم احتياطيات النفط في البلاد توجد في حقل حاسي مسعود(6.4 تريليون برميل)، والذي يملك حوالي 52٪ من إجمالي احتياطيات النفطية للبلاد. وإن احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر تتضمن 3 تريليون م^3 في حقل حاسي الرمل، الذي يملك أكثر من 60٪ من احتياطيات الغاز في البلاد. وإن احتياطيات النفط والغاز المؤكدة حسب BMI قد ترتفع، نظرا لاكتشافات نفطية جديدة.

ب- إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي: إن الجزائر تبحث عن موارد جديدة لزيادة إنتاج كل من النفط والغاز لتلبية احتياجات الاستهلاك المتزايد دون الحاجة للتخفيض من صادراتها.

إنتاج النفط الخام ومشتقاته: سجل إنتاج النفط الخام نمواً يكاد يذكر بسبب إنتاج المنشأة الجديدة "المرك" بالجنوب الشرقي للجزائر، حيث بلغ حوالي 1.20 مليون برميل يوميا سنة 2013 مقابل 1.19 مليون برميل يوميا سنة 2012 والذي يمثل حوالي 1.65٪ من إجمالي الإنتاج العالمي.

جدول (1): تطور إنتاج النفط الخام الجزائري والمنتجات النفطية للفترة 2006-2013

الوحدة: (1000 برميل/يوم)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إنتاج النفط الخام	1368	1371	1356	1216	1189	1161	1199	1202
إنتاج المنتجات النفطية	451	501	516	411	631	501	451	506

Source: OPEC. (2014),(2010/2011).*Annual Statistical Bulletin*. Retrieved January 25, 2015 from www.opec.org.

عرف الإنتاج الجزائري من النفط الخام ارتفاعا عام2007، ومع منتصف سنة 2008 انخفض الإنتاج بنسبة 1.14٪، رغم ارتفاع سعر سلة أوبك غير المسبوق وبلوغها 117.6

دولار للبرميل مع نهاية الربع الثاني من سنة 2008 وانخفض بنسبة 10.32٪ سنة 2009، ليبقى هذا التراجع إلى غاية 2011، بنسبة 2.37٪ مقارنة بـ2010. وحسب منظمة الأوبك تمتلك الجزائر 2014 بئر إنتاج في 2010 بانخفاض طفيف مقارنة بالسنوات السابقة .EIU) (2012, August). *Industry Report- Algeria*. Retrieved January 25, 2015 from www.eiu.com/energy).

إنتاج الغاز الطبيعي: بناءاً على المشاريع المخطط لها، تتوقع BMI أن إنتاج الغاز الطبيعي المسوق سيرتفع من 79.64 م^3 في عام 2013 للوصول إلى 94.3 م^3 في 2023.

جدول(2): تطور إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري للفترة 2006 -2013الوحدة: (مليون م^3)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إنتاج الغاز الطبيعي	194782	198182	201186	196917	192209	190127	182599	179490
الغاز الطبيعي المسوق	88209	84827	86505	81426	84615	82767	86454	79647

Source: OPEC. (2014), (2010/2011).*Annual Statistical Bulletin*. Retrieved January 25, 2015 from www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي عرف تذبذباً خلال فترة الدراسة. ارتفع الإنتاج سنة 2008 وهذا راجع لإنطلاق مشروع ميدغاز الذي زاد من طاقتها الإنتاجية. ثم عاود الانخفاض سنة 2009. ليرتفع عام 2010 ثم ينخفض مجددا عام 2011 ويرتفع مرة أخرى عام 2012، إلا أنه عاود الانخفاض في 2013. وحسب تقرير بنك الجزائر لعام 2014 يكمن مصدر هذا الركود في الانخفاض الجوهري لمؤشر إنتاج البترول والغاز بنسبة 3,7٪، بينما عرفت الأنشطة الأخرى لفرع التكرير والتمييع استقرارا. إن إنتاج الغاز في الجزائر يعتمد إلى حد كبير على إنتاج حقل حاسي الرمل، الذي كان في تراجع قوي بسبب الإهمال من حيث الإنفاق على التنمية وصيانة البنية التحتية. في السنوات التي تلت سنة 2000 عرف الحقل إفراط في الاستغلال للتعويض عن التأخير في أعمال تطوير الحقول الجزائرية الأخرى مثل: قاسي الطويل، رود النوس(Rhourde Nouss) وحقول في الجنوب الغربي، ولا سيما تنهرت (Tinhert)، توات تيميمون ورقان الشمالية ,BMI.(2014)

November). *Algeria Oil & Gas Report Q1 2015*. Retrieved April 05, 2015 from www.businessmonitor.com).

وحسب وكالة الطاقة الدولية احتلت الجزائر المرتبة العاشرة عالمياً عام 2013 من حيث حجم الغاز الطبيعي المسوق والثالثة عربياً .

2- حجم العوائد النفطية: بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها "تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد" (ناشور، 2012). وتلعب العائدات النفطية الجزائرية دورا فعالا في تمويل الاقتصاد الوطني.

أ- الصادرات الجزائرية من النفط الخام والمنتجات النفطية: لقد شهدت صادرات الجزائر من النفط الخام ومشتقاته تذبذب خلال الفترة (2006-2013) كما يوضحه الجدول (3).

جدول (3) صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الفترة 2006-2013 الوحدة: (1000 برميل /يوم)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات النفط الخام	947	1253	841	747	709	698	809	744
صادرات المنتجات النفطية	435	451	457	232	314	492	450	453

Source: OPEC. (2014), (2010/2011).*Annual Statistical Bulletin*. Retrieved January 25, 2015 from www.opec.org

نلاحظ من الجدول السابق أن حجم صادرات النفط الخام ومشتقاته عرفت تذبذبا، فبعد ارتفاع صادرات النفط الخام سنة 2007، انخفضت بعدها في سنة 2008، ليستمر الانخفاض إلى سنة 2011، والذي يرجع إلى انخفاض إنتاج النفط الخام، والراجع كذلك لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، والتي أثرت على اقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تراجع نسبة الطلب العالمي على المحروقات،والذي أثر على صادرات الجزائر من المحروقات وبالتالي أثر على الناتج المحلي الإجمالي الوطني، فهذا دليل واضح على التبعية المطلقة والارتباط الوثيق والخطير للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات. ثم ارتفعت في 2012 شيئاً ما إلا أنها عاودت الانخفاض سنة 2013.

تعتبر أوروبا –حسب OPEC- أكبر منطقة تستقطب صادرات الجزائر من النفط الخام، حيث بلغت الصادرات الموجهة لها سنة 2013 حوالي 518 ألف برميل/يوم أي نسبة 69.62٪ من إجمالي صادرات النفط الخام. كذا نفس الشيء بالنسبة للمنتجات البترولية فتعتبر أوروبا أكبر وجهة لصادراتها حيث استوردت سنة 2013 حوالي 196 ألف برميل/يوم أي 43.27٪ من إجمالي صادرات المنتجات البترولية. حيث احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة العاشرة عالمياً من حيث تصديرها للمنتجات البترولية والمرتبة الرابعة عربياً (IEA.(2014). *Key World Energy Statistics*. Retrieved October 16, 2014 from www.iea.org).

ب- صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي: بلغت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 46.7 مليار م^3 سنة 2013 أي بانخفاض يقدر بحوالي 14.45٪ مقارنة بـ2012. واحتلت بذلك حسب وكالة الطاقة الدولية المرتبة العاشرة عالمياً عام 2013 من حيث الغاز الطبيعي المسوق والثالثة عربياً وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا، قطر والنرويج وكندا على الترتيب لنفس السنة.

جدول (4) حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2006-2013الوحدة: (مليون م^3)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم صادرات الغاز الطبيعي	61560	58370	58830	52670	57359	52017	54594	46708

Source: OPEC. (2014), (2010/2011).*Annual Statistical Bulletin*. Retrieved January 25, 2015 from www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع في حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من 61.56 مليار م^3 في عام 2006 إلى 46.70 مليار م^3 في عام 2013. وتعتبر الدول الأوروبية ككل هي الشريك الأساسي للجزائر من ناحية حجم مستورداتها من الغاز الطبيعي. وشكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى هذه الدول 96.6٪ من إجمالي صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي في عام 2011.

ج- قيمة صادرات النفط الخام وإجمالي صادرات المحروقات: بلغت عوائد صادرات المحروقات خلال الفترة 2006-2013، ما مجموعه حوالي 497 مليار دولار، وبلغت عوائد هذه الصادرات سنة 2008 لوحدها ما يقارب 80 مليار دولار، وهي عوائد لم تكن مسبوقة في تاريخ البلاد، في حين انخفضت عوائد صادرات المحروقات سنة 2009، انخفاضا غير مسبوق عن سنة 2008، حيث بلغت44.41 مليار دولار بانخفاض قدره 42.46٪ يرجع للأزمة المالية العالمية التي أدت

إلى انخفاض الطلب على المحروقات حيث انخفض سعر البرميل –حسب تقرير بنك الجزائر عام 2014- إلى 62,3 دولار ثم بدأت تعود تدريجيا إلى وضعيتها السابقة قبل سنة 2009 حيث ارتفعت إلى 56.14 مليار دولار و71.66 مليار دولار لسنتي 2010 و2011 على الترتيب، حيث بلغ سعر البرميل 80.35 دولار و112.94 دولار على التوالي، وهذا بسبب الاسترجاع التدريجي لعافية الاقتصاد العالمي وبالتالي عودة ارتفاع الطلب العالمي على موارد الطاقة الأحفورية. وفي 2012 و2013 انخفض مجددا سعر البرميل إلى111.05، 109.55 دولار على الترتيب.

جدول(5): قيمة صادرات النفط الخام وإجمالي صادرات المحروقات

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة صادرات النفط الخام	22697.4	25373.7	30513.7	16855.6	20724.9	28744.8	27750.4	24326.5
وإجمالي الإيرادات من المحروقات	53608	59605	77192	44411	56143	71662	70571	63327
صادرات خارج المحروقات	1184	1312	1954	1066	1619	2140	2048	2161
إجمالي الصادرات	54792	60917	79146	45477	57762	73802	72620	65487

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بنك الجزائر.(2008، ديسمبر).بنك الجزائر.(2009 جوان).بنك الجزائر.(2013، جوان). بنك الجزائر.(2014، جوان).*النشرة الإحصائية الثلاثية* . تم استرجاعها في 23 سبتمبر 2014، www.bank-of-algeria.dz).

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن التجارة الخارجية الجزائرية قائمة على تصدير منتج وحيد هو المحروقات. فحسب سنة 2013 بلغت الصادرات الإجمالية 63327 مليون دولار أمريكي وتمثل صادرات المحروقات أكثر من 97٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية وهي نسبة مرتفعة، وتدل على اعتماد الجزائر الكلي على قطاع النفط، كما أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا لا تتجاوز 3٪ من إجمالي الصادرات بسبب عدم تنويع الصادرات خارج المحروقات وهذا راجع لضعف التصنيع وبالتالي ضعف المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

3- تكوين الفوائض النقدية في الجزائر: يعتبر اقتصاد الجزائر من الاقتصاديات الريعية حيث يعتمد كليا على قطاع المحروقات وبالتالي فهو دائم الُعوضة للتغيرات الخارجية. وهذا ما يؤثر تأثيرا كبيرا في الوضع النقدي المحلي في الجزائر. فمختلف التغيرات والتحولات على المستوى العالمي والتي دفعت بأسعار النفط إلى الارتفاع خلال الفترة (2000-2008)، حيث شهدت السوق النفطية ثورة في الأسعار بدأت بـ28.03 دولار/برميل عام2000 لتشهد في شهر يوليو 2008 أرقاما قياسية وصلت إلى حد 150 دولار/برميل، أدت إلى ارتفاع إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية. فلقد تمكن بنك الجزائر من تكوين مستويات مرتفعة من صافي الموجودات الخارجية والتي نتجت عن إيرادات المحروقات، وباعتبار أن هذه الموجودات من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، فتحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة يبين وجود تغيرات هيكلية في المقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات الخارجية، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة(فضل،2012، ص.439). فلقد بلغت صافي الأصول الخارجية نهاية 2013 ما يقارب 15225.2 مليار دينار جزائري حيث كانت تقدر بـ5515 مليار دج سنة 2006 أي بزيادة قدرها 9710.2 مليار دينار جزائري أي تضاعفت أكثر من مرتين، فقد ساهمت هذه الموجودات بـ114.24٪ من الكتلة النقدية سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 151.64٪ عام 2009 و127.5٪ عام 2013، وفي نفس الفترة عرفت صافي الموجودات الداخلية باعتبارها كذلك من مقابلات الكتلة النقدية تقلص كبير. (بنك الجزائر (2014، نوفمبر).*التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*.تم استرجاعها في 25 جانفي،2015 من www.bank-of-algeria.dz) ومع تزايد الموارد لدى صندوق الضبط الإيرادات تعتبر الخزينة دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ 2004 ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي. فوجود هذه المبالغ الضخمة وغير المستغلة لدى البنوك يدل على الضعف الذي يعاني منه النظام المصرفي جزائري وعدم قدرته على استقطاب الأموال وتحويلها إلى استثمارات منتجة.

ثانياً . الاستفادة من العوائد النفطية في تطوير قطاع الصناعة الجزائري: تلعب الصناعة دورا حيويا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، إذ لا تحقق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي.

1- المرجعية التاريخية للصناعة الجزائرية: سعى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال تبني الدولة للمخططات التنموية مع نهاية الستينات من القرن الماضي، حيث تجسدت بدايةً باستراتيجية الصناعات المصنعة، فمنحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة(زوزي 2010، ص.171). فقد اقتنع واضعو سياسات التنمية في الجزائر أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه والتصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة. إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع لم يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء عدة مصانع كبيرة، يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو أنها استُغلت استغلالا امثلا واعتمدت على المردود الاقتصادي عوض المردود الاجتماعي، ولكن بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه وبقي مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد للمعدات الصناعية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة من بينها، نقص المهارات والكفاءات، ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية، غياب التكامل بين القطاعات(زوزي، 2010، ص.175). فالواقع كشف عن اقتصاد هش خاضع للهزات، لارتباطه تمويلا بمصدر هو الآخر عرضة لعدم الاستقرار وهو البترول.

وكنتيجة لاعتماد الجزائر المفرط على العوائد النفطية والارتباط التام للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، فلقد تعرضت الجزائر لأزمة حادة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الثمانينات، وتجلت خاصة في الانخفاض المستمر في أسعار البترول سنة 1986 وبلوغها أدنى مستوياتها، يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار بعد سنة 1985 مما عَمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات، والذي نجم عنه ارتفاع ثقل ديون المؤسسات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، على المستويين الداخلي والخارجي وبالتالي عجز في موازين الدولة الخارجية منها والداخلية، فاختلال الجهاز الصناعي، حيث عاش الاقتصاد أزمة متعددة الجوانب تجسدت أساسا في أزمة مالية عميقة أثرت على انخفاض مختلف أوجه النشاط الأخرى

كالإنتاج والتسويق...الخ(بوجلال،د.ت،ص.81). فانطلاقاً من ظروف الاقتصاد الجزائري آنذاك، كان لابد من اعتماد مخطط إصلاح اقتصادي جديد ومكَمل لما سبقه يمس الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والمؤسسات العامة بصفة خاصة، وتمثل هذا الإصلاح في تبني سياسة اقتصادية جديدة اصطُلِح عليها في الجزائر بـ"استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية*"، تبعتها بعد ذلك سياسات إصلاحية أخرى تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية**(الداوي، 2009 ص.256)**.** لما لم تؤد هذه الإصلاحات ما هو منتظر منها، اضطرت الجزائر إلى التوجه للمنظمات الدولية من أجل حماية اقتصادها من الانهيار حيث تميز الوضع بتراجع كلي للدولة على الاستثمار في المجال الصناعي، فكان تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف البنك الدولي والصندوق الدولي في فترة التسعينات والمتمثلة في تطبيق الدولة لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال المدة 1994-1998 الذي يجعل من الخوصصة*** المحور الأساسي والشرط الضروري لكل الدعم والمساعدات وهذا يدفع بالجزائر إلى إصدار قانون الخوصصة(زوزي 2010/2009، ص.177). بهذا نصل إلى أن الاختيار الاستراتيجي للتنمية في الجزائر خلال فترة 1965-1979 كان له الأثر في الوضعية التي آلت إليها الصناعة الجزائرية.

وفي سنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، فأسعار المحروقات بدأت بالارتفاع مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطيات الخارجية،فضلاً عن بداية تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي(2001-2004) بغلاف مالي نهائي بلغ 1.216مليار دج، ثم تم تدعيمه ببرنامج إنعاش النمو(2005-2009) وقدر الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج في نهاية 2009 بـ 9.680مليار دينار(حوالي 130 مليار دولار). ثم يأتي بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار(مسعي 2012، ص.147). وقد كانت البرامج السابقة تخصص مبالغ معتبرة لتطوير القطاع الصناعي. إلا أنها كانت عبارة عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات، ولم تكن استثمار إنتاجي.

جدول (6): نسبة مساهمة الصناعة والفلاحة والمحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	45.9	43.9	45.6	31.2	34.9	36.1	34.4	30.0
الصناعات خارج المحروقات	5.2	5.0	4.4	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6
الفلاحة	7.5	7.6	6.5	9.3	8.5	8.1	8.8	9.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر.(2009، جوان).*النشرة الإحصائية الثلاثية* .تم استرجاعها في 23 سبتمبر، 2014 www.bank-of-algeria.dz

بنك الجزائر.(2014،نوفمبر).*التقرير السنوي 2013 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"*.تم استرجاعها في 25 جانفي، 2015 www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الصناعة فهو يساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، فرغم الموارد المتاحة في المجال الفلاحي والصناعي إلا أن مساهمتهما تبقى ضعيفة، فمازال الاقتصاد الوطني يعاني تبعية كبيرة نحو الخارج في هذا المجال.

2- خصائص القطاع الصناعي الوطني: إن الصناعة الجزائرية تتميز بالخصائص التالية:

أ- نقاط قوة القطاع الصناعي :

- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة؛
- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن؛
- توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات؛
- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي؛
- فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل؛ (MIM.(2014).*Les chiffres clés du secteur industriel et minier*. Retrieved November 01, 2014 from www.mem-algeria.org)
- امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه؛(فضيل، 2012، ص.226)
- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة(عروب، وبوسبعين، د.ت، ص.5).

ب- نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي:

- تجهيزات إنتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة، واستخدام ناقص للطاقات الإنتاجية؛
- موقع جغرافي غير مناسب لبعض وحدات الإنتاج (الصلب والميكانيك...)؛
- ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية؛

- قيمة مضافة منخفضة(ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم)؛ (MIM.(2014).*Les chiffres clés du secteur industriel et minier*. Retrieved November 01, 2014 from www.mem-algeria.org)

- ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني، والتأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج؛

- التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية؛

- الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار ؛

- محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير؛(عايشي، د.ت، ص.14)

- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛

- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛(عروب، وبوسبعين، د.ت، ص.5)

- الحماية وضعف القدرة على المنافسة: إن نشوء الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة، بالإضافة إلى انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، وعدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وبالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها؛(زرقين، 2009، ص.163)

- عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق،فضلاً عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية(فضيل، 2012، ص.226).

فالخصائص التي تم ذكرها آنفا توضح لنا الوضعية الحرجة التي تعاني منها الصناعة الجزائرية والتي تستوجب ضرورة تنميتها وإنعاشها.

3- سبل تطوير قطاع الصناعة في الجزائر: إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات.

وفي إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة تندرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني وتسهيل الاستثمار العمومي والخاص في مجموعة من القطاعات من أهمها قطاع الصناعة، ترقية المنتوج الوطني في السوق الدولية، وجلب المستثمرين الأجانب، وتحسين مناخ الأعمال تطوير المؤسسة وتطهير محيطها.(سلال،عبد المالك.(21،2015 جانفي).حصة *حوار الساعة* .تم استرجاعها جانفي،2015 من www.cg.gov.dz)

أ- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: وذلك من خلال تشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية؛
- منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق؛
- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية يركز على:
- زيادة وتحسين المعروض من الأراضي.
- أقلمة السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة؛
- الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في الصناعة والتدريب والبحث للشروع في اعتماد التكنولوجيا والتعلم من عملية الابتكار الصناعي؛ (MIM.(2014).*Les chiffres clés du secteur industriel et minier*. Retrieved November 01, 2014 from www.mem-algeria.org)

ب- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة، والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية ودولية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية. وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة والانتقال من مجرد

مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية. فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة لها. وذلك عن طريق إجراء الدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي والسلاسل الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية، وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة. فالحكومة يجب أن تتولى مهمة خلق مناخ مواتي للاستثمار والإنتاج الصناعي ووضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد الجزائري من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية، ومحاولة استحداث أكثر الفنون الإنتاجية حداثة وملائمة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالشركات متعددة الجنسيات التي تكون لها عادة أسماء تجارية عالمية وتشترط مواصفات معينة، وتكون ذات قدرة عالية على اقتحام الأسواق العالمية(زقين،20072008 ص ص.413-414)**.**

كما أن تطوير القطاع الصناعي يتطلب تطوير البنية التحتية للقطاع، بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (ماء، كهرباء، وقود، محطات معالجة المياه...وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية والعناية بتوفير لهذه الأخيرة وسائل نقل للبضائع والركاب بتكلفة معقولة(زرقين، 2009، ص.177).

ج- التركيز على صناعات معينة للتصدير: لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة، والتركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة، التي يمكنها الاستفادة من المقومات التصنيعيةالمتوفرة محلياً (زرقين،2009، ص.177).

وفي هذا الصدد يمكن أن يكون التركيز على الصناعات التالية:

- أول نوع من الصناعات المناسب للجزائر هو الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة فبدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، كأن يتم التركيز على الكيماويات المتخصصة والناعمة، إذ يساعد ذلك على إضفاء قيمة مضافة جديدة على المنتجات مما يساعد على زيادة التوظيف، وهنا تبرز صناعة البتروكيمياويات كونها صناعة إستراتيجية على الأقل في المدى المتوسط، كون الجزائر تمتلك كل المؤهلات لقيام وتطوير هذه

الصناعة، فالمواد الأولية متوافرةفضلاً عن توافر فائض نقدي ضخم (فضيل،2012،ص.227).

- الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة: إن امتلاك الجزائر لاحتياطات غازية ضخمة يساعد على قيام العديد من الصناعات كصناعة توليد الكهرباء وتحليه المياه، فضلاً عن استخداماته العديدة مثل: استخلاص المكثفات، فصل سوائل الغاز التي يسهل تخزينها وتصديرها مقارنة بالغازات الخفيفة، فصل الإيثين والاستفادة منه في صناعة البتروكيماويات، فضلاً عن أن غاز الميثين يستفاد منه في صناعة الأسمدة وصناعة الحديد والصلب وصناعة الإسمنت (فضيل، 2012، ص.227). فالغاز الطبيعي يؤثر بشكل مباشر وفعال في حجم الإنتاج الصناعي ومساهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنوعه.

- كذلك من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية هي: الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل: الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية(قوريش،2008، ص.96). وتدعى بصناعات لإحلال الواردات لأنها تشتمل على إنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة.

- تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة: ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات، من خلال تشجيع الدولة للاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعات(بن عزرين، 2012/2011، ص.167).

ج- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية: تعبر القدرة التنافسية "عن قدرة الدولة ومؤسساتها الصناعية على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وتزويد المستهلك بالمنتجات والخدمات أكثر كفاءة من نفس المنتجات لمنافسين آخرين في الأسواق الدولية تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة" (زرقين 2008/2007، ص.408).

إن التحدي الذي يواجه الجزائر يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية. فيجب الاعتماد أساسا على تحسين مستوى جودة المنتجات ونوعيتها للقدرة على المنافسة. وإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والصناعية على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي من خلال تحسين البيئة الاقتصادية وتطوير وتأهيل

مؤسسات القطاع العام، وتحسين العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة المؤسسة الصناعية، وضرورة التخلي على الأنماط السلوكية غير التنافسية مثل الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية في شكلها الخام، الأمر الذي يحول دون تطوير قدرتها على خلق مدخلات إنتاج جديدة (زرقين، 2008/2007، ص.413). ولابد للجزائر زيادة قدرتها التصديرية من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية، ومحاولة فتح أسواق جديدة مع تنوع مصادرها الجغرافية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وإمداد المستثمرين والمنتجين بالبيانات والمعلومات اللازمة، إضافة إلى رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية(زرقين،2008/2007، ص.419). كذلك تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج.

د- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: تتفق معظم الحكومات على أن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي. لذا لابد من دعم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية. وفيما بعد تلك المرحلة، شهدت العقود القليلة الماضية تركيزا قويا على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية. ومن الأهمية بمكان، إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص، بما في ذلك التدريب المهني لأن هذا هو السبيل الأكثر فعالية لربط المهارات اللازمة بسوق العمل(يونيدو .(2013).*تقرير التنمية الصناعية لعام2013*.تم استرجاعها في31 جانفي،2015 .(www.unido.org

كما أن تطوير العنصر البشري يعتبر أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة(عروب، وبوسبعين، د.ت، ص.9). فيجب إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي. فيمكن أن نستفيد في هذا الشأن من التجربة الماليزية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على إقامة جسر كبير بين الجامعات ومؤسسات التكوين وبين مؤسسات الإنتاج وهنا يبرز دور البحث العلمي، ولا بد من تطوير الذكاء البشري وهذا يعني أنه علينا

مراجعة المنظومة التربوية والجامعية من أجل تكوين الأجيال القادمة دون تجاهل الإطارات التي تشتغل حاليا والتي تحتاج إلى إعادة رسكلة تدوم من سنة إلى سنتين حتى يكونوا جاهزين وفي مستوى عالٍ.

يضاف إلى ذلك ضرورة توفير نظم حوافز تضمن دفع العاملين والإدارات على بذل الجهد الحثيث من أجل رفع كفاءة المؤسسات التي يعملون بها، من خلال نظم فعالة للحوافز المادية والمعنوية التي ترتبط بالأداء، لتطوير المشروعات الصناعية ونموها بشكل مستمر (خلف 2012، ص.136).

هـ -التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات تقبلاً لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي. وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة. ولذلك برز تأثير التقدم التقني أكثر وضوحاً في عمليات التصنيع بدءاً من مكننة العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين. وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها. حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا. وقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:

- مجال تسريع وتائر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على إحدى منتجات العلم والتكنولوجيا؛

- توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة لأهداف واتجاهات الصناعة فيها؛

- ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة، تحافظ على الموارد الطبيعية التي تحقق منافع الأجيال المستقبلية والتخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة (الكناني،2008 ص.295).

- ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية: ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية عموما، وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، وبحيث تصب في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها، ويشجع على رفع كفاءة الأداء وتأمين عمل المشروعات

الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعة، وجدية الأجهزة المطبقة لها، وفاعلية هذا التطبيق. بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموما، وتطور الصناعة ونموها خصوصا(خلف، 2012، ص.139).

- تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي: إن الهدف من فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة هو حماية الصناعة المحلية أو تقويتها بغية زيادة قدرتها التنافسية في السوق الداخلية وكذا توفير حصيلة من الموارد المالية، فضلا عن ترشيد الواردات(زرقين، 2009، ص.183).

ففي إطار جهود الدولة للتيسير على المصدرين، ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات، نقترح ما يلي:

- السماح للمصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير بتعريفة جمركية منخفضة، حيث يؤدي خفضها إلى خفض الأسعار وزيادة المنافسة وبالتالي يتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل، أو إعفائهم من الرسوم الجمركية على مستلزمات وخامات الإنتاج كما قامت به بعض الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية.

- إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية؛

- إخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية، ومن المنتظر أن تكتمل الإعفاءات الجمركية للسلع بعد قبول الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ودخول الاتفاقية حيز التطبيق(زرقين،2009 ص.183).

للسياسة الضريبية آثار إيجابية على الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الصناعية بصفة خاصة محلية كانت أو أجنبية، فمن شأنها أن تشجع الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية. وإن كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة باعتبارها أنها تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين. إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز قيام أو تدفق للاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة(مبروك،2007، ص.102).

- تطوير المحيط المالي: إن وجود سوق مالي يعمل جيدا هو أمر حاسم لتعزيز التنمية الصناعية من خلال توفير القروض التنافسية لرأس المال العامل وتأجير السلع الرأسمالية والقروض للحصول على الأصول الثابتة بما في ذلك مشاريع الاستثمار والتطوير العقاري فضلا عن الخدمات الاستشارية. وتشكل القدرة على الحصول على الائتمان بأسعار معقولة عقبة رئيسية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (يونيدو.2013). تقرير التنمية الصناعية لعام 2013. تم استرجاعها في31 جانفي،2015 www.unido.org). وتعتبر المنظومة المالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الاقتصادي بما توفره من وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية وفي هذا الصدد لابد من:

- إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية؛

- البحث عن أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار بنوعيه الإجباري والاختياري؛(عبد الرحيم،2007، ص.40).

- إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات، وذلك وفقا لإستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاهتمامات الأساسية للبنوك وخلق علاقة تكامل وتعاون بين القطاعين؛

- تدعيم التنسيق بين البنوك والإدارات العمومية الأخرى المكلفة خاصة بعمليات التمويل والتجارة الخارجية مثل: الجمارك والضرائب وذلك لتسهيل العمليات من جهة، وتفادي عمليات الغش والتهريب وخاصة عمليات تحويل وتبييض الأموال من جهة أخرى؛(بن عزرين،2012/2011، ص.170).

إن لوظيفة تمويل الصادرات أهمية كبيرة في النشاط التصديري، حيث أن نقص التغطية المالية لإتمام العملية التصديرية، تعد من المشاكل التي تواجه المصدرين، خاصة وأن المصدر يبحث عن قرض مالي يغطي التزاماته التي أبرمها مع زبائنه، و لإنجاح العملية التمويلية يتطلب توفر ما يلي:

- منح الأولوية للقروض البنكية المتعلقة بالمصدرين، أو النشاطات الموجهة للتصدير؛
- منح قروض بالعملة الوطنية و/أو بالعملة الصعبة لتمويل المشاريع الموجهة للتصدير؛

-يجب أن يوافق البنك على منح تسهيلات للخصم، وذلك لتشجيع منح القروض البنكية للمصدرين(شربي، 2011، ص.441).

- سعر الصرف:يعتبر سعر الصرف ثمن عملة بالنسبة لعملة أخرى، ويُعرف سعر الصرف الحقيقي" بكونه السعر الذي من شأنه أن يسمح للاقتصاد أن يكون في وضعيات توازن داخلي وخارجي في آنٍ واحد. فهو يلعب دورا مزدوجا كأداة تعديل للاقتصاد الكلي وكأداة استقرار (ممتص للأزمات) في حالة صدمة خارجية"(بنك الجزائر .(2014، نوفمبر). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر* .تم استرجاعها في 25 جانفي،2015 من www.bank-of-algeria.dz).

إن سلسلة التخفيضات لقيمة الدينار التي قام بها البنك المركزي، لم تساهم في زيادة الصادرات غير النفطية، ويمكن إرجاع ذلك لعدم وجود إنتاج يتصف بالمقاييس الدولية قادر على التجاوب مع هذه التخفيضات. حيث أن ارتفاع أسعار الواردات نتيجة سياسة تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض الكميات المستوردة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، مما يضطرهم إلى استعمال المستلزمات المحلية وتكييف نشاطهم بما هو متوفر في الداخل، إلا أن ذلك يحدث في الأجل الطويل وهذا يضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية مما يفسح المجال للمؤسسات الأجنبية لاحتواء أسواق هذه البلدان. ففي الجزائر عجزت سياسة التخفيض عن تحقيق أهدافها، ويفسر ذلك بالطبيعة الهيكلية للصادرات الجزائرية -أكثر من 95٪ صادرات نفطية-، كما أن تخفيض قيمة العملة لا يؤدي إلى زيادة الصادرات إذا لم تتح لها فرصة فتح أسواق جديدة، وكانت السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة، وانخفاض السعر لكي تستطيع المنافسة. وينبغي إصلاح هيكل الصادرات من خلال تنوعه سلعيا وجغرافيا وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي(سعيدي، 2004، ص ص.169-170). ففي جميع البلدان التي نجحت في اللحاق بالركب، ظهر استخدام تدابير مثل المراقبة عن كثب لسعر الصرف الحقيقي، والحفاظ عليه مقوما بأقل من قيمته لدعم القطاع القابل للتداول، المتمثل أساسا في قطاع الصناعة التحويلية(التحكم في سعر الصرف الاسمي).

الخاتمة: سيبقى اقتصاد الجزائر عرضة للصدمات الخارجية مادام يعتمد على النفط كمصدر وحيد للمداخيل لأن التقلبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالاً أو توازناً . فإنه يجب إعادة التفكير بشكل جدي وحتمي بضرورة تنويع حقيقي في الناتج المحلي والابتعاد عن التغني بمحاسن الميزة النسبية (الريع)، والولوج إلى عالم الإنتاج بالاستفادة

من المزايا التنافسية. وهذا لا يعني تخفيض الإنفاق بقدر ما يعني ترشيده في الجوانب المنتجة التي تزيد من فرص العمل وتوفّر سلع محلية تقلل من الاعتماد على الواردات، وتقلل التبعية. فهذا يستوجب الاستفادة من عوائد النفط لتكوين قاعدة صناعية تمتد إلى مجالات متعددة في الصناعة. حيث عرفت الجزائر تأخرا كبيرا في الصناعة والتكنولوجيات، فيجب في الوقت الراهن رسم سياسة اقتصادية جديدة تكون بديلة لقطاع المحروقات والعمل على رفع الصادرات خارج النفط والحفاظ على ميزان المدفوعات للدولة ووضع المؤسسة في قلب الاستراتيجية والاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر واعدة وبديلة عن المؤسسات الكبرى في الجزائر مع جلب أكبر عدد ممكن من الشركاء في مجال التكنولوجيا. كما ويجب رفع العراقيل التي تقف في وجه تطور المؤسسات والصناعة في الجزائر من خلال توفير مناخ عمل ملائم وجيد، إضافة إلى خلق شراكة جديدة بين المؤسسات العمومية والخاصة مبنية على الثقة ضرورة القضاء على البيروقراطية، دعم وتشجيع البحث العملي والتكوين.

المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

-الداوي،الشيخ.(2009).الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة.*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 25(2)، 255-283.

- الكناني،كامل.(2008).*الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية*(ط.1).الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- بن عزرين، عز الدين.(2012/2011).*دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري*.مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة.

- بنك الجزائر.(2008،ديسمبر)،(2009،جوان)،(2013،جوان)،(2014،جوان).النشرة الإحصائية الثلاثية.تم استرجاعها في 23 سبتمبر،2014 من www.bank-of-algeria.dz .

- بنك الجزائر.(2014،نوفمبر).*التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*.تم استرجاعها في 25 جانفي، 2015 من www.bank-of-algeria.dz.

- بوجلال، مصطفى.(د.ت).العلاقات الصناعية في المؤسسة العمومية الجزائرية والتحول نحو اقتصاد السوق.*مجلة دراسات اجتماعية*،5، 69-100.

- خلف، فليح.(2012).*اقتصاديات العالم الإسلامي*. الأردن:عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

- زرقين،عبود.(2008/2007). *تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، الجزائر.

- زرقين، عبود .(2009).الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر.*مجلة بحوث اقتصادية عربية*،45، 160-188.

- زوزي، محمد .(2010).استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية.*مجلة الباحث*،08، 167-180.

- زوزي، محمد.(2010/2009). *تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة.

- سعيدي، وصاف.(2004).*أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق*.أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،جامعة الجزائر .

- سلال، عبد المالك.(2015، 21 جانفي).*حصة حوار الساعة للتلفزيون الجزائري*.تم استرجاعها في جانفي، 2015 من www.cg.gov.dz.

- شربي،محمد الأمين.(2011،جوان).تقنيات التمويل قصير الأجل للصادرات.*مجلة العلوم الإنسانية*،22، 431-442.

- عايشي، كمال.(د.ت).التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد.*مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية*، 1-16.

- عبد الرحيم، محمد.(2007).*الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية*.الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة.

- عجمية، محمد.(1986).*فصول في الاقتصاد العربي*.بيروت:دار النهضة العربية للنشر.

- عروب،رتيبة،وبوسبعين،تسعديت.(د.ت).*أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية "الجزائر حقائق وآفاق"*.قدم إلى الملتقى الوطني الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر بجامعة مستغانم، مستغانم.

- فضيل،رايس.(2012).ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر.مركز *الدراسات الإقليمية*،9 (27)، 216-239.

- قوريش،نصيرة.(2008،جانفي).أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر.*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*،5،ص ص87-106.

- لزعر،علي.وفضيل،رايس.(2012،مارس).الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر.*مجلة العلوم الإنسانية*،24، 437-451.

-مبروك،نزيه.(2007).*الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*.الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

23-مسعي، محمد.(2012).سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو.*مجلة الباحث*، 10، ص ص147-160.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.(2014).*النفط والتعاون العربي* .تم استرجاعها في 22 سبتمبر، 2014 من www.oapecorg.org.

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(يونيدو).(2013).*تقرير التنمية الصناعية لعام2013، دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي*.تم استرجاعها في31جانفي،2015 من www.unido.org.

- ناشور،هيام.(01،2012 تشرين الثاني).العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008).*مجلة العلوم الاقتصادية*،08 (31)، 1-19.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

-Business Monitor International (BMI). (2014, November). *Algeria Oil & Gas Report Q1 2015*. Retrieved April 05, 2015 from www.businessmonitor.com

- Economist Intelligence Unit (EIU).(2012, August). *Industry Report- Algeria*. Retrieved January 25, 2015 from www.eiu.com/energy.

- International Energy Agency (IEA).(2014). *Key World Energy Statistics*. Retrieved October 16, 2014 from www.iea.org.

30- Ministère de L'Industrie et des Mines (MIM).(2014).*Les chiffres clés du secteur industriel et minier*. Retrieved November 01, 2014 from www.mem-algeria.org.

-Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) .(2014), (2010/2011).*Annual Statistical Bulletin*. Retrieved January 25, 2015 from www.opec.org.